مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية

المجلد 13، العدد3، (السداسي الثاني2021م)، ص. 13- 40

أصول التفسير بين الفراهي والطاهر بن عاشور - دراسة مقارنة-

Assets of terpretation between Al Farahi and Al Tahar Ibn Achour – comparison study -in

د. حسين بن مصطفى*

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، benino20@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/10 تاريخ القبول: 2021/08/14 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص:

يُعَدّ الإمامان عبد الحميد الفراهي والطاهر بن عاشور من العلماء المجددين في علم التفسير، فقد أسهم كل منهما في بيان مظاهر التجديد من خلال كتابهما "التكميل في أصول التأويل" وتفسير "التحرير والتنوير" -وخاصة مقدماته -على التوالي، فكانت أبرز إشكاليات البحث هي: ما هي أهم أصول التفسير التي ذكرها الإمامان؟ وما مدى تنزيلهما تلك الأصول على القرآن الكريم وتفسير آياته؟ لذلك يهدف هذا البحث إلى بيان أصول التفسير عند الإمامين، وتوضيح مدى توظيفهما تلك الأصول في تفسير آيات القرآن الكريم، ومن أهم نتائج البحث التي خلصت إليها: حصر أصول التأويل عند الفراهي في تأويل الفرقان بالفرقان ورعاية النظام المسمى بالوحدة الموضوعية، وغلب تركيز ابن عاشور في تفسيره على الأصول اللغوية أكثر من الأصول النقلية، كما بيّن البحث أن الإمام ابن عاشور استطاع إلى حد كبير تنزيل أصوله على القرآن بخلاف الإمام الفراهي، ولعل هذا الأخير معذور لأنه لم يكتب له إكمال كتابه.

الكلمات المفتاحية: أصول؛ ابن عاشو؛ مقارنة .

* المؤلف المرسل

المنارة للاستشارات

Abstract :

The Imams Abd Al-Hamid Al-Farahi and Al-Taher Ibn Ashour are counted among the scholars of renewal in the science of interpretation. Each one of them has contributed in the demonstration of renewals through their books "Supplementation in the Asset of Interpretation" and the interpretation of "Liberation and Enlightenment", especially their introductions. The main research questions are : What are the most important fields of interpretation mentioned by the two Imams? What is the extent they capture its assets on the Holy Quran and the interpretation of its verses? Therefore, this research aims to clarify the principles of interpretation of the two Imams, and to clarify the extent to which they employ these principles in the interpretation of the verses of the Noble Quran, and one of the most important results of the research that I concluded: limiting the principles of interpretation according to Al-Farahi in the interpretation of the Forkan with the Forkan and taking care of the system called objective unity. On the other hand, the focus of Ibn Ashour in his interpretation has been on linguistic assets more than the textual ones. The research has illustrated that Imam Ibn Ashour was able, to a large extent, to deploy his assets to the Quran unlike Imam Al-Farahi who is excused for he he could not complete his book yet .

Keywords: Assets ; interpretation ; Al-Farahi ; Ibn Ashour ; comparison

مقدمة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن أصول التفسير من أبرز المسائل التي تستحق المدارسة والمفاتشة كونها تتعامل مع القرآن الكريم فهما وفقها.

وبالنظر إل المخزون التراثي في أصول التفسير نجد من أشار إلى بعضها في ثنايا الكتاب أو في مقدمته كتفسير الطبري وتفسير الطاهر بن عاشور وغيرهما، ومنهم من أفرد الحديث عنها بكتاب مستقل ككتاب التكميل في أصول التأويل للفراهي وغيره.

ويأتي هذا البحث ليتناول أصول التفسير بين الطاهر بن عاشور في تفسيره والفراهي في تكميله، للوقوف على مذهب كل واحد في أبرز أصول وقواعد التفسير والتأويل ومدى تطبيقها وتنزيلها على تفسير آيات القرآن الكريم.

المنارة للاستشارات

أهمية البحث :

وتكمن أهمية البحث في أن قضية أصول التفسير من القضايا التي لا تزال محل دراسة ومناقشة تستدعي الوقوف على أبرز من تكلم عنها وأسهم بآرائه التجديدية فيها، ويعد الإمامان الفراهي وابن عاشور من أشهر رواد التجديد في التفسير.

إشكالية البحث:

تقتضي طبيعة البحث طرح تساؤلات حري بنا الإجابة عنها وهي: ما هي أهم أصول التفسير التي ذكرها الإمامان؟ وما مدى تنزيلهما تلك الأصول على القرآن الكريم وتفسير آياته؟

أهداف البحث :

- بيان معنى أصول التفسير عند العلماء عموما وعند الإمامين خصوصا.
- ذكر أبرز المصطلحات ذات الصلة بمصطلح أصول التفسير.
- معرفة أصول التفسير عند كلا الإمامين.
- الوقوف على مدى تنزيل أصول الإمامين في التفسير على القرآن الكريم.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج المقارن من خلال المقارنة بين الإمامين الفراهي وابن عاشور في ذكر أصول التفسير، كما استعنت بالمنهج التاريخي في بيان نبذة موجزة عن حياة الإمامين، واعتمدت أيضا المنهج الاستقرائي في تتبع أهم أصول التفسير عند الفراهي وابن عاشور من خلال كتابيهما التكميل في أصول التفسير وتفسير التحرير والتنوير على التوالي، كما تطلب البحث توظيف المنهج التحليلي في دراسة وشرح أصول التفسير عند الإمامين.

خطة البحث : قسمت هذا البحث إلى مطلبين اثنين هما:

المطلب الأول: تعريف مختصر للإمامين وبيان معنى أصول التفسير ومسمياته

الفرع الأول: التعريف بالإمام عبد الحميد الفراهي

الفرع الثاني: التعريف بالإمام الطاهر بن عاشور

الفرع الثالث: بيان معنى أصول التفسير ومسمياته

المطلب الثاني : مقارنة بين الفراهي وابن عاشور في أصول التفسير

الفرع الأول: أصول التفسير عند الفراهي

الفرع الثاني: أصول التفسير عند الطاهر بن عاشور

المنارة للاستشارات

المطلب الأول : تعريف مختصر للإمامين وبيان معنى أصول التفسير :

الفرع الأول : التعريف بالإمام عبد الحميد الفراهي :

أولا : اسمه ونسبه ومولده ونشأته العلمية :

هو عبد الحميد بن عبد الكريم بن قربان قنبر بن تاج علي حميد الدين بن أحمد الأنصاري الفراهي نسبة إلى قرية "فريها" من قرى مديرية "أعظم كره" في الإقليم الشمالي بالهند.[1]

ولد يوم الأربعاء السادس من جمادى الآخرة سنة 1280 هـ في قرية "فريها" في شمال الهند وكانت ولادته في أسرة محافظة معروفة بعلمها ومكانتها فحفظ القرآن صغيرا، ثم تلقى العلم على عدة شيوخ بالهند فأخذ عن محمد مهدي المولوي والعلامة شبلي النعماني، ثم سافر إلى "لكهنو" وأخذ عن العلامة عبد الحي بن عبد الحليم وفضل الله بن نعمة الله، ثم سار إلى "لاهور" وتأدب على فيض الحسن السهارنبوري، ثم تعلم الإنجليزية وأتقن الفلسفة الحديثة، ثم اشتغل بالتدريس بمدرسة الإسلام بكراتشي ثم بالمدرسة الكلية بـ"علي كده" و"إله باد"، ثم سافر إلى "حيدر أباد" وتصدر بدار العلوم إلى أن اعتزل التدريس، ولام بيته بـ"أعظم كده" عاكفا على المطالعة والتأليف، وأسس مدرسة دينية سماها "مدرسة الإصلاح" لتدريس العربية وعلوم القرآن.[2]

ثانيا: أبرز مؤلفاته :

ترك الإمام الدهلوي تراثا علميا غزيرا أغلبه لم يطبع بعد وأشهر مؤلفاته :

- التكميل في أصول التأويل – وهو كتاب لم يكتمل – جمع مباحثه ورتبها بدر الدين الإصلاحي .
- تفسير نظام الفرقان وتأويل الفرقان بالفرقان مطبوع بتحقيق سليمان الندوي ومنشور عن الدائرة الحميدية بالهند سنة 2008م.
- ديوان الشعر الفارسي.
- منظومة في اللسان الدري لأمثال سليمان.
- منظومة في الإعراب تسمى "تحفة الإعراب".

[1] - الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام لعبد الحي الحسني، ص1267.

[2] - نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ليوسف المرعشلي، ص649.

المنارة للاستشارات

- رسالتان في النحو والصرف.
- الإمعان في أقسام القرآن.
- الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح.[1]

ثالثا : وفاته :

توفي – رحمه الله – في التاسع عشر من جمادى الآخرة سنة 1349هـ في مدينة "متهرا" عن عمر يناهز 69 سنة.[2]

الفرع الثاني : التعريف بالإمام الطاهر بن عاشور :

أولا : اسمه ومولده ونشأته العلمية :

هو محمد بن الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، ولد في ضاحية المرسى في تونس في جمادى الأولى سنة 1269هـ بقصر جده لأمه الوزير محمد العزيز بوعتور.

نشأ في أحضان أسرة علمية، ونشأ بين أحضان والد يأمل أن يكون على مثال جده في العلم والنبوغ والعبقرية، وفي رعاية جده الوزير الذي كان يحرص على أن يكون خليفة في العلم والسلطان والجاه.[3]

بدأ سيرته العلمية بحفظ القرآن الكريم وعمره لا يتجاوز ست سنوات سنة 1302هـ، ثم حفظ مجموعة من المتون التي تهيئ الطالب إلى التعليم الزيتوني كمتن ابن عاشر والآجرومية وغيرهما، فتلقى قواعد العربية على الشيخ أحمد بن بدر الكافي، وتلقى سائر العلوم الشرعية من فقه وعقيدة وأصول وبلاغة وحديث وسيرة فتكونت لديه ثقافة إسلامية غزيرة واطلاع واسع كلله بإحراز شهادة التطويع سنة 1317هـ بعد سبع سنوات من الجد والتحصيل.[4]

---

[1]- معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم لمحمد رمضان يوسف، ص316.

[2]- معجم المؤلفين المعاصرين لمحمد خير يوسف،ص316.

[3]- تراجم لتسعة من العلماء لمحمد الحمد،ص151.

[4]- شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره لبلقاسم الغالي،ص39

المنارة للاستشارات

ثم أقبل على التدريس بالجامع الأعظم وأشهر ما عرف عنه دروس التفسير التي نشرها في المجلات العلمية والتي أنتجت تفسيرا عميق النظر والتحقيق سماه تفسير التحرير والتنوير، كما درّس كتبا في شتى العلوم كدلائل الإعجاز للجرجاني والشرح المطول للتفتازاني ومقدمة ابن خلدون.

كما تقلد عدة وظائف أبرزها الإشراف على جامع الزيتونة الذي حمل إليه مشروعه الإصلاحي في التعليم.

ثانيا: أبرز مؤلفاته :

أثمر تكوين الإمام الطاهر بن عاشور على يد مشايخه الأفذاذ عقلا ثاقبا وتحقيقا بارعا تمخض عنه مدونات شهدت على نبوغه وسعة اطلاعه في شت العلوم وأشهرها :

- تفسير التحرير والتنوير
- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا
- تعليقات وتحقيقات على حديث أم زرع
- مقاصد الشريعة الإسلامية
- الوقف وآثاره في الإسلام
- شرح مقدمة المرزوقي لشرح ديوان الحماسة لأبي تمام
- أليس الصبح بقريب.
- تحقيق ديوان النابغة الذبياني.[1]

وغيرها من المؤلفات والرسائل والتحقيقات والشروح التي دلت على رسوخ قدمه في كل علم من العلوم الشرعية.

ثالثا : وفاته :

توفي - رحمه الله – يوم الأحد 13 رجب 1393هـ الموافق 12 أوت 1973م بعد حياة حافلة بالجد والنشاط والإفادة والتآليف القيمة.[2]

[1] - تراجم لتسعة من العلماء لمحمد الحمد،ص69-70.

[2] - شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره لبلقاسم الغالي،ص68.

المنارة للاستشارات

الفرع الثالث: بيان معنى أصول التفسير ومسمياته :

أولا: معنى الأصل في اللغة والاصطلاح :

1- الأصل في اللغة :

تأتي كلمة الأصل في اللغة بمعنى الثبات والقرار وأساس الشيء والبناء الذي يقوم عليه غيره ويتفرع عنه وفي مايلي نصوص منتخبة تدل على ذلك :

قال ابن فارس : " الأصل: أساس الشيء"[1]

وقال الزبيدي : " أصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه"[2]

وقال الفيروز آبادي : "وَأَصُلَ ككَرُمَ: صار ذا أصلٍ أو ثبت ورسَخَ أصْلُه"[3]

2- الأصل في الاصطلاح:

تتعدد معاني كلمة "الأصل" اصطلاحا باختلاف العلوم الشرعية فتأتي بمعنى :

- الدليل : كقولهم: أصل المسألة من الكتاب والسنة أي: دليلها، ومنه أصول الفقه أي أدلته.
- القاعدة : كقولهم: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل .
- الغالب في الشرع، ولا يمكن ذلك إلا باستقراء موارد الشرع .
- الرجحان : كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة، أي: الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز .
- الصورة المقيس عليها .
- التعبد : كقولهم: إيجاب الطهارة بخروج الخارج على خلاف الأصل .[4]

وهذه الأوجه نجدها في مباحث علم أصول الفقه، وإن كان اختصاص الأصل بالدليل أولى؛ لأن الأوجه الأخرى تؤول إليه، لكن علوما أخرى وظفت مصطلح الأصول لتدل به على القواعد الجامعة لمسائل هذا الفن كأصول الدين وأصول التفسير[5].

---

[1] - مقاييس اللغة لابن فارس،109/1.

[2] - تاج العروس للزبيدي،447/27.

[3] - القاموس المحيط للفيروز آبادي، 961/1.

[4] - البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي،17-16/1.

[5] - أصول التفسير وقواعده عند الإمام الشاطبي في كتاب الموافقات لبلخير مراد ،ص44

المنارة للاستشارات

ثانيا: معنى التفسير في اللغة والاصطلاح :

1- التفسير في اللغة :

من الفعل فسّر، وتدور معاني مادة (فسر) حول البيان والكشف والإيضاح وفيما يلي نصوص دالة على ذلك :

جاء في لسان العرب : " الفسْر : البيان، فَسَرَ الشيءَ يفسِرُه بالكسر ويفسُره بالضم، فسرًا وفسّره: أبانه"[1]

وقال ابن فارس :" الفاء والسين والراء تدل على بيان شيء وإيضاحه"[2]

وقال الزبيدي :" والفسر: الإبانة وكشف المغطى، أو كشف المعنى المعقول"[3]

2- التفسير في الاصطلاح :

عرّفه أبو حيان في مقدمة تفسيره بأنه:" علم يُبحَث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك"[4]

وعرّفه ابن جزي بقوله:" شرح القرآن وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه أو إشارته أو فحواه"[5]

وعرّفه عبد العظيم الزرقاني:" علم يُبحَث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالتُه على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"[6].

[1]- لسان العرب لابن منظور ،3412/5.

[2]- مقاييس اللغة لابن فارس،504/4.

[3]- تاج العروس للزبيدي،323/13.

[4]- البحر المحيط لأبي حيان،10/1.

[5]- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي،09/1.

[6]- مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ،04/2.

المنارة للاستشارات

3- تعريف التفسير عند الفراهي والطاهر بن عاشور :

أ- تعريف التفسير عند الفراهي :

إن المتأمل في عنوان كتاب "التكميل في أصول التأويل" للفراهي، يجد أنه استعمل مصطلحي التفسير والتأويل على حد سواء في المعنى، فنجد في ثنايا تكميله يعبر بالتأويل والتفسير في السياق نفسه كقوله:" أما بعد، فهذا كتاب من مقدمة نظام القرآن، أفردناه لتمهيد أصول راسخة لتأويل القرآن إلى صحيح معناه، وهو علم مستقل عظيم المحل في التفسير"، وفي بعض السياقات يستعمل مصطلح التأويل فقط فيقول : "إن السلف اختلفوا في تأويل القرآن كثيرا، لكونه جامعا لوجوه كثيرة..."[1]، وأحيانا يستعمل مصطلح التفسير كقوله : "ومن قال أن التفسير الذي لم يكن منقولا عن السلف فهو التفسير بالرأي..."[2]، ولكن الغالب عنده استعمال مصطلح التأويل أكثر من مصطلح التفسير .

ولم نقف على التفريق بين التفسير والتأويل عند الفراهي، وإنما صرح فقط بمعنى التأويل الذي ذكره في سياق التفريق بينه وبين التحريف والتفصيل إذ يقول:" التأويل: حمل الكلام على ما يحتمله نقلا وعقلا، والتحريف: حمله على ما لا يحتمله، والتفصيل: ذكر أجزاء لم تذكر لجامع يحتملها، والفرق بين هذه الثلاثة من أشد الأمور وجوبا لفهم القرآن والتمسك به"[3]

ب- تعريف التفسير عند الطاهر بن عاشور :

عرّفه الطاهر بن عاشور بقوله:" هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع"[4]

ونجد الإمام الطاهر بن عاشور – بعد ذكره لمن فرق بين التفسير والتأويل - يصرح بأنه لا فرق بين التفسير والتأويل حيث يقول:" وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها إلا أن اللغة والآثار تشهد للقول الأول"[5]، ويقصد بذلك القول بأنهما بمعنى واحد، ثم راح يشحذ لرأيه بأدلة من القرآن والسنة وكلام العرب.

---

[1] - التكميل في أصول التأويل للفراهي،ص16.

[2] - المرجع نفسه،ص16.

[3] - المرجع السابق،ص28.

[4] - تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ،11/1.

[5] - تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور،16/1.

المنارة للاستشارات

ثالثا: تعريف أصول التفسير :

إن انتشار مصطلح "أصول التفسير" واستقراره وتداوله أكثر من غيره يجعل البحث عن مفهومه ودلالته غير ذي جدوى، إذ أصبح من فرط الاستعمال معلوما، لذلك لا يوجد في المصادر التي استعملت المصطلح تعريفا له، لكن يُفهَم من الحديث عن مقاصد التأليف في هذا العلم عند البعض، ما يعين على معرفة المقصود به، ومن ذلك مثلا ما كتبه الدهلوي في مقدمة كتابه "الفوز الكبير في أصول التفسير" – وهو من أوائل ما ألف في العلم بهذه التسمية –حيث وصف كتابه بأن فيه "النكات المفيدة التي تعين الأصحاب في تدبر كلام الله تعالى وفهمه"[1]، ثم أشار إلى ما يتأمله بهذا الكتاب، وهو " أن يفتح به طريقا واسعا في فهم معاني كتابه لطلاب علوم القرآن بمجرد فهم تلك القواعد وإدراكها، حتى لو صرفوا أعمارهم في مطالعة كتب التفسير أو في قراءتها على المفسرين لا يمكن لهم تحصيل ذلك الضبط والربط"[2]، ومما يفهم من كلامه هذا أن المقصود بأصول التفسير: القواعد والفوائد والنكات النافعة لفهم كتاب الله عز وجل.[3]

ومن تعريفات المعاصرين لأصول التفسير نجد تعريف مساعد الطيار إذ يقول:" هي الأسس والمقدمات العلمية التي تعين في فهم التفسير وما يقع فيه من الاختلاف وكيفية التعامل معه"[4]

وعرّفه فهد الرومي بقوله : "هي القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب، وما يتعلق بالتفسير من قواعد وطرق ومناهج"[5]

وعرّفه خالد العك فقال : "هو مجموعة من القواعد والأصول التي تبين للمفسر طرق استخراج أسرار هذا الكتاب الحكيم بحسب الطاقة البشرية، وتظهر مواطن العبرة من أنبائه، وتكشف مراتب الحجج والأدلة من آياته الكريمة"[6]

---

[1]- الفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي ،ص12

[2]- الفوز الكبير في أصول التفسير،ص12.

[3]- علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع لفريدة زمرد ،ص26

[4]- فصول في أصول التفسير لمساعد الطيار ،ص11

[5]- بحوث في أصول التفسير ومناهجه لفهد الرومي،ص11

[6]- أصول التفسير وقواعده لخالد العك ،ص11.

المنارة للاستشارات

وأما الإمام الفراهي فرغم أنه ألف كتابا خاصا بأصول التأويل إلا أننا لا نعثر على أي تعريف لهذا العلم ولم يحدد مبادئه وحدوده، ولعله معذور في ذلك لأنه لم يكتب إنهاء كتابه.

ولا غرابة في عدم تعريف الطاهر بن عاشور لأصول التفسير في تفسيره؛ لأن غرضه منه بيان معاني آيات القرآن، ولكن هذا لا يعني عجزه عن ذلك، وإلا فالناظر في ثنايا تفسيره بما في ذلك المقدمات العشر يجد أن أصول التفسير عنده واضحة المعالم لمن استنطق كلامه ووقف عند تحقيقاته الدقيقة.

وتذكر فريدة زمرد أن الأصح في تسمية هذا العلم هو "أصول البيان" واقترحت أن تحتوي هذه الاصول على ثلاثة أركان هي المبيِّن والمبيَّن والبيان، وفصلت في مفهوم كل ركن وما ينبغي أن يندرج فيه.[1]

رابعا : مسميات أصول التفسير :

ورد عند المتقدمين من العلماء تسميات لأصول التفسير غير ما استقر عليه الآن، وأشهر هذه المسميات؛ "قانون التأويل" و"قواعد علم التفسير"، ثم استعمل المتأخرون مصطلحي "أصول التأويل" كما جاء في عنوان كتاب الفراهي "التكميل في أصول التأويل"، و"أصول التفسير" كما استعمله الدهلوي في كتابه "الفوز الكبير في أصول التفسير"، ومحمد صديق خان القنوجي في كتابه "الإكسير في أصول التفسير"، وجمال الدين القاسمي في كتابه "رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه".[2]

ويبدو أن الكلمات المفتاحية في هذه الاصطلاحات مكونة من مجموعتين، الأولى تتضمن مصطلحات "القانون" و "القواعد" و "الأصول"، والثانية تتضمن مصطلحي "التفسير" و "التأويل" حيث كل لفظ في المجموعة الأولى بضمِّه إلى اللفظ من المجموعة الثانية مصطلحا أو تسمية خاصة بهذا العلم.[3]

---

[1]- علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع لفريدة زمرد،ص46.

[2]-علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع لفريدة زمرد،ص19

[3]- علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع لفريدة زمرد ،ص19.

المنارة للاستشارات

لكننا نجد في استعمال بعض العلماء توليفا آخر بين مصطلحي "القانون" و"القاعدة" من جهة، ومصطلح "الكلي" من جهة ثانية، كما في مصطلح "القانون" الكلي الذي استعمله الغزالي في كتابه "قانون التأويل"، ومصطلح "القواعد الكلية" الذي استعمله ابن تيمية في مقدمته، ومنهم من اكتفى باستعمال مصطلح "القانون" منفردا للإشارة إلى العلمكالطوفي أو "قوانين" بالجمع كالحرالي، وبمجرد النظر في عناوين المصادر التي وصلتنا أن المصطلح الغالب استعماله عند القدامى هو مصطلح "القانون" ومصطلح "القواعد"، بينما لم تظهر التسمية بعلم "أصول التفسير" أو "أصول التأويل" إلا عند المتأخرين .[1]

المطلب الثاني : مقارنة بين الفراهي والطاهر بن عاشور في أصول التفسير :

تجدر الإشارة – قبل خوض المقارنة - إلى أن الإمام الفراهي يعتبر من أوائل الداعين لتأسيس علم "أصول التأويل" على حد تعبيره حين قال:" فإن جعلت القرآن أصلا لتمام علم الدين كما هو في الحقيقة، صار من الواجب أن يؤسس أصول التأويل بحيث تكون علما عاما لكل ما يؤخذ من القرآن"[2]، ويشير في موضع آخر إلى أن ضبط أصول التأويل هو العاصم من تحريفات المبطلين إذ يقول:" والظاهر أن القرآن هو المعتصَم والمستمسَك المعتمَد، والمبطلون إنما حرفوه، فلو أوضحت لهم أصول التأويل لم يمكنهم التحريف ولأقيمت الحجة عليهم"[3].

الفرع الأول: أصول التفسير عند الفراهي :

تنقسم أصول التأويل عند الإمام الفراهي إلى قسمين :

الأول : ما يعصم من الزيغ في التأويل، ويرى أن ما يعصم من ذلك الزيغ ثلاثة أصول وهي :

1- أصول أولية: وهو ما يتمسك به حيث لا احتمال لمعان شتى .

2- أصول مرجحة: وهي احتمال الكلام معاني مختلفة، فإذا أُعمِلَت الأصول المرجحة أُخِذَ بالراجح وتُرِك المرجوح.

3- أصول كاذبة: وهي التي تُذكَر ليتم اجتنابها.[4]

---

[1]- علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع لفريدة زمرد ،ص20.

[2]- التكميل في أصول التأويل للفراهي،ص12.

[3]- التكميل في أصول التأويل للفراهي ،ص25.

[4]- التكميل في أصول التأويل للفراهي ،ص74.

المنارة للاستشارات

ويرى الإمام الفراهي أن الأصول الأولية تقوم على أربعة أمور :

أ- فهم الكلام بعضه من بعض بالمقابلة وحمل النظير على النظير :

وهو - عند الإمام الفراهي - التأويل بالقرآن، حيث يجعل تفسير القرآن بالقرآن أصلا من الأصول الراسخة إذ يقول:" قالت العلماء قديما أن القرآن يفسر بعضه بعضا، وذلك ظاهر جدا، فإن القرآن يذكر الأمور بعبارات مختلفة مرة إجمالا وأخرى تفصيلا، فما ترك في موضع ذكره في موضع آخر، وقد صرح القرآن بهذه الصفة التي فيه في غير موضع، فهذا أصل راسخ"[1].

كما أنه صرح بمراتب التفسير بالمأثور التي سبقه إليها غيره حين قال : " أول شيء يفسر القرآن هو القرآن نفسه، ثم بعد ذلك فهم النبي ﷺ والذين معه"[2]

ويجعل الإمام الفراهي تفسير القرآن بالقرآن هو أساس تفسيره، وما عداه من الأحاديث النبوية فيجعله تبعا للاستئناس به فقط حيث يقول:" وإني مع اليقين أن الصحاح لا تخالف القرآن لا آتي بها إلا كالتبع بعد ما فسرت الآيات بأمثالها...فإني ما أردت أن أجمع كل ما يتعلق بالقرآن، فإنه كنز لا ينفد على كثرة المجتهدين، والكتب في التفسير كثيرة، فمن يسرح فيها نظر التحقيق يؤت من العلم ما شاء الله، ولكني أردت ما يكون كالأساس والأم والوسط والحكم، ولذلك اقتصرت على ما في القرآن غير جاحد لما تركته"[3]

ثم إن مراد الفراهي أن القرآن يفسر بعضه بعضا هو ما يسميه بتفسير النظائر، لأن النظائر تفسر بعضها بعضا، وخاصة إذا كان الكلام محتملا لتأويلات مختلفة، فالمصير إلى ما له نظير في القرآن أحوط، لأن ما هو ليس في القرآن قد يكون رأيا محضا وضلالة، وأما ما كان له نظير في الحديث فلابد من صحته رواية ودراية، ثم المصير إلى النظير الذي في القرآن أوثق.[4]

---

[1]- التكميل في أصول التأويل للفراهي ،ص45.

[2]- تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان للفراهي ،ص23.

[3]- تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان للفراهي ،ص24 بتصرف.

[4]- أصول التفسير عند العلامة الفراهي لمحمد فرحات،ص8.

المنارة للاستشارات

وقد ذكر بعضا من طرق التدبر في هذا النظائر فقال :

"أظهر المجمل والمقدر أولا بالنظر في نظم الكلام وحسن التأويل، فذلك يدلك على المطابقة بين النظيرين، ويصير دليلا آخر على تعيين المجمل والمقدر، فإن ما هو مجمل أو مقدر في موضع يأتي مبينا ومظهرا في موضع آخر كما هو أسلوب القرآن .

فإن اطلعت على التطابق بين الكلامين، انظر السابق واللاحق أي نظم الكلام، فإن لكل كلام نظما مناسبا، وليس من اللازم أن يكون النظم للنظيرين واحدا، ولكن ربما يكون بين النظمين تشابه من بعض الوجوه"[1]

والأمر الثاني الذي يعين على فهم مراد كلام الله بعد تأويل القرآن بالقرآن عند الفراهي هو رعاية النظم حيث يقول : "ولتعيين المعنى المقصود من المعاني المحتملة في الاشتراك أصول خاصة، وكذلك لتعيين المحذوف والمقدر والمعرض به أصول، وأرسخ هذه الأصول وأجمعها النظمُ"[2]

ومن تطبيقات ذلك عند الفراهي في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾(الأنفال:72) حيث ذكر الفراهي أنه جاء بعيد هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (الأنفال :74) وقال : "فلم يذكر بأموالهم وأنفسهم وهو مفهوم، ثم جاء بعيد ذلك ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡ ﴾ (الأنفال:75)، فلم يذكر في سبيل الله، ولا بأموالهم وأنفسهم، ولكن ذلك مفهوم وقد دل عليه قوله معكم"[3] .

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام الفراهي يعتبر أن القرآن الكريم قطعي الدلالة ليس له إلا تأويل واحد، ويجعل حل مشكلة كثرة التأويلات واختلافها هو الإيمان بان القرآن له تأويل واحد إذ يقول:" وما علمت الدواء لهذا الداء العضال إلا التمسك بالقرآن ورد الروايات والآراء إلى كتاب الله، وهذا لا يكون إلا أن نؤمن بأن القرآن لا يحتمل إلا تأويلا واحدا، وقد قدمت القول في أن القرآن قطعي الدلالة وليس لعبارته إلا مدلول واحد"[4] .

[1]- التكميل في أصول التأويل للفراهي،ص78-79.

[2]- التكميل في أصول التأويل للفراهي ،ص48.

[3]- التكميل في أصول التأويل للفراهي ،ص76.

[4]- التكميل في أصول التأويل للفراهي،ص33.

المنارة للاستشارات

والحقيقة أن ظنية بعض آيات القرآن في دلالتها على المعاني وقطعية بعضها الآخر مما استقر عند جمهور العلماء نظرا لطبيعة النص القرآني ولغته وغير ذلك من الأسباب، لكن يبدو أن الفراهي رحمه الله لم يرتض هذا ولم يقبله، لأنه يراه سببا رئيسا في بقاء الاختلاف بين المفسرين دون تحديد وقطع .

ب- المعنى الشاذ لا يلتفت إليه :

قال عنه الفراهي : "وإنما لم نجعله من المرجحات، فإن اللفظ الحسن المصون ربما يستعمل عوض الظاهر العامي، ولكن اللفظ إذا استعمل لابد أن يدل على مفهومه المعلوم الثابت، فإن أريد به مفهوم ينكره الناس، ويدعيه مدع ولا سبيل إلى إثباته، فهذا تعمية، والقرآن أنزله الله عربيا مبينا، فلأي شيء يُترَك الإفصاح؟ وأما المطالب العالية فليست من هذا الباب، فإن الكلام فيها واضح في مفهومه، والمطالب العالية إنما هي منطوية تحت المفهوم غير مضاد ولا مناقض للمفهوم.

ومن أمثلة ذلك تأويل قوله تعالى : ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ (التحريم: 04) فسعى المبطلون في تحويل معنى الصغو إلى الزيغ ووضعوا لتأويلهم الباطل قراءة باطلة لم تثبت فضلا أن تكون متواترة"[1]

يشير هنا الفراهي إلى أن أغلب التفسيرات السابقة فسرت كلمة (صغت) بمعنى (زاغت) كما جاء عن القرطبي حيث قال: " أي زاغت ومالت عن الحق"[2].

ولكن الصحيح ما ذهب إليه جمهور المفسرين حيث قالوا إن قوله تعالى : ﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ليس جواب شرط لقوله ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ وإنما جواب الشرط محذوف للعلم به تقديره: إن تتوبا كان خيرا لكما إذ قد صغت قلوبكما.[3]

كما يشير الفراهي في كلامه إلى أن بعض المفسرين اعتمد في تفسيره للصغو على قراءة شاذة لابن مسعود (فَقَدْ زَاغَتْ قُلُوبُكُمَا) وهي قراءة رواها مجاهد في تفسيره، قال الطبري : "عن مجاهد قال: كنا نرى أن قوله : ﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ شيء هيّن حتى سمعت

[1]- التكميل في أصول التأويل للفراهي،ص75-76.

[2]- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي،83/21.

[3]- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي،44/30.

المنارة للاستشارات

قراءة ابن مسعود (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ زَاغَتْ قُلُوبُكُمَا)"[1]، وبالرجوع إلى المعاجم العربية نجد أن الفعل صغى بمعنى مال كما جاء في لسان العرب:" صغا إليه يصغى ويصغو صغوا وصُغُوًّا وصَغًا: مال"[2].

وهذا يُفهَم منه أن الفراهي لا يعتبر القراءات الشاذة من أصول التفسير على غرار فخر الدين الرازي وابن العربي المالكي، لكن جمهور العلماء والمفسرين على العمل بها في التفسير كالطبري وابن عطية وأبي حيان وابن جزي الكلبي وغيرهم، ولا يتسع المقام للإتيان بأمثلة دالة على أثر القراءات الشاذة في التفسير ولكن خلاصة الكلام أنها وإن لم تكن من باب تفسير القرآن بالقرآن، فإنها تكون من باب تفسير القرآن بالسنة إذا رفع الصحابي القراءة إلى النبي ﷺ، وعلى أقل الأحوال فإنها تكون من باب تفسير القرآن بأقوال الصحابة أو بأقوال التابعين.[3]

ج- التمسك بنظم الكلام وسياقه :

قال الفراهي في ذلك : "وهذا ليس من المرجحات، فإن الكلام لا يحتمل معنى يخالف نظمه ورباط معانيه، فإن خلل النظم منفي عن كلام العقلاء، فما أبعده عن كلام الله المعجز، وهذا أصل ظاهر، ولكن أهل الزيغ سعوا في هدمه ووضعوا الأحاديث ففتنوا بها ضعفاء العقول من صالحي المؤمنين عفا الله عنهم، فإنما الأعمال بالنيات."[4]

ويمثل لذلك الفراهي بآية التطهير كما يسميها هو وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ (الأحزاب:33) حيث يقول : "ومن أمثلة ذلك آية التطهير، فإنها لم تنزل ولا تتعلق إلا بأمهات المؤمنين ولا دخل فيها لغيرهن، والكلام لا يحتمل تعميمها"[5]، أي أن هذه الآية جاءت في سياق الحديث عن أمهات المؤمنين في الآيات السابقة .

[1]- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري،93/23.

[2]- لسان العرب لابن منظور،2454/4.

[3]- القراءات الشاذة وأثرها في التفسير لعبد الله القرشي ،ص33.

[4]- التكميل للفراهي،ص75.

[5]- التكميل للفراهي ،ص75.

المنارة للاستشارات

د- لابد من النظر في المخاطب :

ويقول الفراهي عن هذا الأصل : "ومن ههنا يتبين وجه الكلام ولهجته من التسلية والرأفة والزجر والغضب والوعد والوعيد والاستدلال والوسعة والغور"[1] .

وأما الأصول المرجحة عند الفراهي فنوردها كالتالي :

- عند اختلاف الوجوه والاعتبار يؤخذ ما كان أوفق بالمقام وعمود الكلام : قال الفراهي عن هذا الأصل : " فما من كلمة إلا لها أطراف وجهات فهي كالمعاني لها، وكذلك كل أمر وقصة لها اعتبارات شتى، وكما أن اللفظ المشترك يؤول حسب محله، فكذلك لابد أن نؤول الألفاظ والأمور حسب محلها"[2]، ويمثل لهذا الأصل بقوله:" مثلا: صفة الأحدية الكاملة مختصة بالله تعالى، ومع ذلك نرى ذكره تعالى بأسماء مختلفة وعلى ترتيب متغير مثل : ﴿ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ ﴾ ومثل : ﴿ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ فمن لا يتدبر القرآن لا يلتفت إلى محل الكلمات ولا يجتهد لفهم جهة الكلمة، ولكن البصير المستبصر لا يمكنه ترك التدبر لما يظهر له بعض الجهات الظاهرة فتجلبه إلى ما وراءها ... فالحاصل أن الإشارات والاعتبارات للشيء تلتمس من المحل من مثل ما يفعلون بالمشترك، فكان الأصل الأول أن النظم يقضي عند الاحتمالات، ونتيجة هذا الأصل ألا يلزم أن تقصر اللفظ على معنى واحد إذا كان غير مشترك كما يقول بعض أهل الرأي، فإن للفظ مجازا وحقيقة وعموما وخصوصا وجهات لمعناه مختلفة، ويستعمل في كل ذلك حسب مقتضى المقام"[3].

- إذا كان الكلام ذا احتمالات يؤخذ منها ما كان لها نظير في باقي القرآن فما لم يوافقه قرآن غير ما فيه النزاع يترك:

ومن أمثلة هذا الأصل عند الفراهي قوله: " ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ۝٢٤ ﴾ (الأنفال:24) فيه تأويلان: الأول أنه تعالى أعلم بضمائركم منكم، والثاني أنه يعوق المرء عن إرادته، فالأول له نظير في القرآن، ثم يعضده النظم، فإن النظم أيضا يؤول إلى ما كان أشبه بالقرآن فقوله تعالى (تحشرون) يأتي مع التقوى والتقوى تأتي مع

[1] - التكميل للفراهي ،ص81.

[2] - التكميل للفراهي ،ص82.

[3] - التكميل للفراهي،ص82-83.

المنارة للاستشارات

علم الله، وهذا كثير فكأنه قيل: اتقوا الله فإنه أعلم بسرائركم وأنكم تحشرون إليه، فهذا من جهة تشابه المعنى والنظم، وأما التأويل الثاني فبناؤه على تشابه لفظي، فإنه جاء في القرآن : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾(سبأ: 54) أي منعوا عن مشتهاتهم، وهذا أيضا أصل لكنه أضعف مما ذكرنا، فإن اللفظ المشترك يأتي لمعان مختلفة، ولا يقضى فيه إلا بالسياق وصحة المعنى"[1]

وهناك أصول أخرى من الأصول المرجحة أذكرها اختصارا لعدم اتساع المقام لذلك :

- إذا كان المعنى مقتضيا لعبارة غير ما في الكلام فذلك المعنى مرجوح.

- الأخذ بأثبت الوجوه لغة.

- الشاذ المنكر لفظا يُترَك.

وأما الأصل الرابع وهو الأصل الكاذب الذي قال عنه سابقا إنما يُذكَر للاجتناب ويقصد به هنا : هل يؤول الحديث إلى القرآن أم يعكس الأمر؟

وخلاصة القول فيه كما قال الفراهي: "أن تعلم الهدى من القرآن وتبني عليه دينك، ثم بعد ذلك تنظر في الأحاديث، فإن وجدت ما كان شاردا عن القرآن حسب بادي النظر، أولته إلى كلام الله، فإن تطابقا فقرت عينك، وإن أعياك فتوقف في أمر الحديث واعمل بالقرآن"[2]

الفرع الثاني : أصول التفسير عند الطاهر بن عاشور :

تجدر الإشارة بداية أن أصول التفسير التي يشترك فيها أغلب المفسرين تنقسم إلى أصول نقلية وأصول لغوية وأصول عقلية.

ويختلف مقدار تناول تلك الأصول عند المفسرين حسب الطابع العلمي الغالب على كل تفسير، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور باعتباره موسوعة تفسيرية استعمل فيها ابن عاشور الأصول التفسيرية الثلاثة بتفاوت فيما بينها، حيث أكثر من الأصول اللغوية والأصول العقلية وقلل جدا من الأصول النقلية، وقلة الأصول النقلية راجع للمساحة الواسعة التي منحها ابن عاشور للأصول اللغوية والعقلية، وأيضا لحجم التفسير الكبير جدا.[3]

[1]- التكميل للفراهي ،ص83-84.

[2]- التكميل للفراهي ،ص93.

[3]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات،ص30.

المنارة للاستشارات

وقد تناول ابن عاشور مسألة أصول التفسير من خلال ثنائية القديم والجديد، فطرح إشكالية تقليد القدامى في تفاسيرهم أصولا ومناهج ورأى أن "الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين: رجل معتكف فيما شاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون وفي كلتا الحالتين ضر كثير، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير وهي أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون فنهذبه ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده"[1]

والملاحظ أن صاحب التحرير والتنوير أظهر منزعا في التجديد من خلال الدعوة إلى تحرير الفكر الإسلامي من أسر تراكمات عصور الاتباع والتقليد، إذ أُغلِق باب الاجتهاد وأصبح كلام الرجال مفسرين وأصوليين ومحدثين قطعي الدلالة لا يقبل الشك أو الطعن[2]، والحال أن "التفاسير وإن كانت كثيرة فإنك لا تجد الكثير منها إلا عالة على كلام سابق بحيث لا حظ لمؤلفه إلا الجمع على تفاوت بين اختصار وتطويل"[3].

ويبدو أن ابن عاشور لم يكن مقتنعا بتصنيف القدامى ومن تبعهم من المحدثين لأصول التفسير اعتمادا على سلم تفاضلي تراتبي يقدّم فيه السابق على اللاحق، وكأن القدامى أعرف بالضرورة بمعاني القرآن ممن جاء بعدهم، والحال أن النص القرآني منفتح من حيث دلالته على كل العصور، وكل يفهمه بحسب رهانات عصره ومتطلبات التاريخ، وينعكس موقف ابن عاشور النقدي المتعلق بمقولة أعلمية القدامى وأفضليتهم في مجال المعارف التفسيرية على أدائه التفسيري، إذ نادرا ما نجده يعتمد حديثا مأثورا عن الرسول ﷺ، أو أثرا عن الصحابة والتابعين، بل يحاول قصارى جهده أن يفسر الآية من خلال بنيتها اللغوية وأساليبها البلاغية.[4]

وفي إطار هذا المنزع التجديدي، اقترح ابن عاشور في مقدمة تفسيره ترتيبا جديدا لموارد التفسير ومآخذه بعيدا عن ثنائية الأصول والفروع القائمة على ترتيب تفاضلي، بل قد تأخذ عنده بعض الفروع أهمية الأصول أو تتجاوزها، وقد انطلق ابن عاشور من بدهية مفادها أن المفسر يحتاج في تفسيره إلى مجموعة من المعطيات لا تخضع لسلم أولويات كما

[1] - تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور،07/1.

[2] - أصول تفسير القرآن بين محمد الطاهر بن عاشور ومحمد حسين الطبطبائي دراسة مقارنة لعلي بن مبارك ،ص03.

[3] - التحرير والتنوير لابن عاشور،07/1.

[4] - أصول تفسير القرآن بين محمد الطاهر بن عاشور ومحمد حسين الطبطبائي دراسة مقارنة لعلي بن مبارك،ص03.

المنارة للاستشارات

ضبطها علماء القرآن في باب شروط المفسر العلمية[1]، بل هو يستأنس بها على سبيل "الاستمداد"، ولذلك عنون مقدمته الثانية "في استمداد علم التفسير" فعرف الاستمداد قائلا:" استمداد العلم يراد به توقفه عن معلومات سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مدونيه لتكون عونا لهم على إتقان تدوين ذلك العلم، وسمي ذلك في الاصطلاح بالاستمداد عن تشبيه احتياج العلم لتلك المعلومات بطلب المدد، والمدد العون والغوث"[2].

وبهذا المعنى يكاد مصطلح الاستمداد يتماثل مع علم التفسير ذاته، لأنه آلة المفسر عند تفسيره، وفي هذا الإطار يدقق ابن عاشور مقصده بالاستمداد، فهو عنده "علم التفسير للمفسر العربي والمولد من المجموع الملتئم من علم العربية وعلم الآثار ومن أخبار العرب وأصول الفقه قيل وعلم الكلام وعلم القراءات"[3]تبين لنا أهمية تركيز ابن عاشور أساسا على علم العربية وعلم الآثار وأخبار العرب وأصول الفقه وعلم الكلام وعلم القراءات.[4]

ولأن أكثر أصول التفسير استعمالا عند ابن عاشور هي الأصول اللغوية فإننا نبدأ بها ثم نعطف عليها الأصول النقلية ثم الأصول العقلية:

1- أصول التفسير اللغوية : يبين ابن عاشور أهمية الأصول اللغوية في التفسير في أمرين :

- أن التقصير فقط في المعرفة باللغة يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه كما جرى لمفسري فرق الباطنية الذين غالوا في تفاسيرهم حتى صنفت في خانة التفاسير المذمومة.

- أن معرفة اللغة العربية لا تتم إلا بالاطلاع على علومها المتعددة من علم النحو والبلاغة بأنواعها وعلم التصريف والاشتقاق، وكذلك الإلمام بشعر العرب ونثرهم على ما تسمح به الطاقة البشرية.[5]

[1]- أصول تفسير القرآن بين محمد الطاهربن عاشور ومحمد حسين الطبطبائي دراسة مقارنة لعلي بن مبارك ،ص04.

[2]- التحرير والتنوير لابن عاشور،18/1.

[3]- التحرير والتنوير لابن عاشور ،18/1.

[4]- أصول تفسير القرآن بين محمد الطاهربن عاشور ومحمدحسين الطبطبائي دراسة مقارنة لعلي بن مبارك،ص04.

[5]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات،ص32.

المنارة للاستشارات

وقد سلك ابن عاشور مسلك الأصوليين في تقسيمهم لعلاقة اللفظ بالمعنى، فدرج على أربعة تقسيمات وهي:

أ- باعتبار وضع اللفظ للمعنى:

ويشمل هذا القسم أبوابا منها: العام والخاص والأمر والنهي والمطلق والمقيد والمشترك والمؤول واعتماد ابن عاشور لهذه الأبواب أشهر من أن يشار إليه.[1]

ب- باعتبار دلالة اللفظ على المعنى :

ويدخل تحته: عبارة النص وإشارته ودلالته واقتضاؤه، ودلالة المنطوق والمفهوم ومفهوم المخالفة عند الشافعية.[2]

ومن أمثلة ذلك عند ابن عاشور ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٠٢ ﴾ (الصافات: 102) حيث بين أهمية دلالة النص في الترجيح فقال:" والتأمل في هذه الآية يقوي الظن بأن الذبيح إسماعيل، فإنه ظاهر قوي في أن المأمور بذبحه هو الغلام الحليم في قوله : ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖ ١٠١ ﴾(الصافات:101) وأنه هو الذي سأل إبراهيم ربه أن يهب له فساقت الآية قصة الابتلاء بذبح هذا الغلام الحليم الموهوب لإبراهيم، ثم أعقبت قصته بقوله تعالى : ﴿ وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١١٢ ﴾ (الصافات:112) وهذا قريب من دلالة النص على أن إسحاق هو غير الغلام الحليم الذي مضى الكلام على قصته لأن الظاهر أن قوله : ﴿ وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١١٢ ﴾ بشارة ثانية، وأن ذكر اسم إسحاق يدل على أنه غير الغلام الحليم الذي أجريت عليه الضمائر المتقدمة فهذا دليل أول"[3] .

ج- في ظهور المعنى وخفائه :

ويندرج فيه من حيث الظهور: النص والظاهر والمفسر والمحكم، ومن حيث الخفاء: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه كما يدخل هذا القسم في باب البيان بأنواعه.[4]

---

[1]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات ،ص32.

[2]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات ،ص32.

[3]- التحرير والتنوير لابن عاشور،157/23.

[4]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات،ص34.

المنارة للاستشارات

د- استعمال اللفظ في المعنى:

ويتناول الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وحروف المعاني.[1]

2- أصول التفسير النقلية : وهي عند ابن عاشور ثلاثة:

- تفسير القرآن بالقرآن
- تفسير القرآن بالسنة النبوية
- تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين.[2]

أ- تفسير القرآن بالقرآن:

وتتمثل وجوه تفسير القرآن بالقرآن عند ابن عاشور فيما يلي:

- حمل المجمل على المبين :

ومن ذلك ما جاء في تفسير ابن عاشور لقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾ (البقرة : 283) حيث قال : "وقد علمت مما تقدم عند قوله تعالى (فَاكْتُبُوه) أن آية (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته) تعتبر تكميلا لطلب الكتابة والإشهاد طلب ندب واستحباب عند الذين حملوا الأمر في قوله تعالى (فاكتبوه) على معنى الندب والاستحباب وهم الجمهور، ومعنى كونها تكميلا لذلك الطلب أنها بينت أن الكتابة والإشهاد بين المتداينين مقصود بهما حسن التعامل بينهما، فإن بدا لهما أن يأخذا بهما فنعما، وإن اكتفيا بما يعلمانه من أمان بينهما فلهما تركهما"[3]

- حمل العام على الخاص :

ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ ﴿١٧٨﴾ ﴾ فقال : " وخُصَّت الأنثى بالذكر مع أنها مشمولة لعموم الحر بالحر والعبد لئلا يتوهم أن صيغة التذكير في قوله (الحر) وقوله (العبد) مراد بها خصوص الذكور"[4]

---

[1]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات ،ص35.

[2]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات ،ص35.

[3]- التحرير والتنوير لابن عاشور،123/3.

[4]- التحرير والتنوير لابن عاشور،137/2.

المنارة للاستشارات

- حمل المطلق على المقيد :

ومن أمثلته ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ (البقرة:217) يقول ابن عاشور : "وقوله﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾جواب لقوله (فيمت وهو كافر) ولعل في إعادة (وأولئك) إيذانا بأنه جواب ثان، وفي إطلاق الآي عن التقييد بالموت على الكفر قرينة على قصد هذا المعنى من هذا القيد في الآية، وفي هذا الاستدلال إلغاء لقاعدة حمل المطلق على المقيد"[1]

وباقي وجوه تفسير القرآن بالقرآن لا يتسع المقام للإتيان بمثال عن كل منها وأكتفي بذكرها مجردة وهي :

- معرفة الآيات الناسخة والمنسوخة.
- جمع ما يتوهم أنه مختلف.
- حمل بعض القراءات على غيرها.
- تفسير إشكال معين والبحث في القرآن عن إيجاد جواب له.[2]

ب- تفسير القرآن بالسنة النبوية:

ومن وجوه هذا النوع من التفسير عند ابن عاشور

- بيان السنة لمجمل القرآن.
- بيان السنة لمشكل القرآن.
- بيان السنة لمغيبات القرآن المبنية على التوقيف.
- بيان السنة لدلالات الألفاظ القرآنية التي لا تبنى على التوقيف.[3]

[1]- التحرير والتنوير لابن عاشور ،334/2.

[2]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات،ص36-37.

[3]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات ،ص38-39.

المنارة للاستشارات

ج- تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين:

أثار علماء القرآن قديما وحديثا مسألة حجية الصحابي في تفسير القرآن واعتماده أصلا ثابتا من أصوله، ولقد أظهر ابن عاشور احترازه من مقوله مشهورة مفادها أن كل ما أُخِذَ عن الصحابة فحسن متقدم على حد تعبير ابن عطية[1]، وقد أكد ابن عاشور مستندا على رأي الغزالي والقرطبي أنه " لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ فِي التَّفْسِيرِ مَسْمُوعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ مِنَ التَّفْسِيرِ إِلَّا تَفْسِيرُ آيَاتٍ قَلِيلَةٍ وَهِيَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ عَائِشَةَ"[2].

وأما بخصوص تفسير التابعي فقد صرح ابن عاشور بموقفه منه بأنه ما روي عنهم هو من باب الاجتهاد فقال : " وَإِنْ أَرَادُوا بِالْمَأْثُورِ مَا كَانَ مَرْوِيًّا قَبْلَ تَدْوِينِ التَّفَاسِيرِ الْأُوَلِ، مِثْلَ مَا يُرْوَى عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَدْ أَخَذُوا يَفْتَحُونَ الْبَابَ مِنْ شِقِّهِ ، وَيُقَرِّبُونَ مَا بَعُدَ مِنَ الشُّقَّةِ، إِذْ لَا مَحِيصَ لَهُمْ مِنَ الِاعْتِرَافِ بِأَنَّ التَّابِعِينَ قَالُوا أَقْوَالًا فِي مَعَانِي القرآن لَمْ يُسْنِدُوهَا وَلَا ادَّعَوْا أَنَّهَا مَحْذُوفَةُ الْأَسَانِيدِ، وَقَدِ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي مَعَانِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ اخْتِلَافًا يُنْبِئُ إِنْبَاءً وَاضِحًا بِأَنَّهُمْ تَأَوَّلُوا تِلْكَ الْآيَاتِ مِنْ أَفْهَامِهِمْ كَمَا يَعْلَمُهُ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِأَقْوَالِهِمْ"[3] .

3- أصول التفسير العقلية :

التفسير العقلي هو ما يقابل التفسير النقلي، وهو يعتمد على الفهم المركز العميق لدلالات الألفاظ القرآنية، فهو يقوم على الاجتهاد في فهم المراد من الآيات القرآنية وإدراك مراميها وأغراضها بعد امتلاء المفسر من العلوم المعينة على ذلك كالعلوم الأصولية واللغوية والنقلية.[4]

[1]- أصول تفسير القرآن بين محمد الطاهربن عاشور ومحمدحسين الطبطبائي دراسة مقارنة لعلي بن مبارك،ص11.

[2]- التحرير والتنوير لابن عاشور،29/1.

[3]- التحرير والتنوير لابن عاشور ،32/1-33.

[4]- أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد لمحمد عودات،ص42.

المنارة للاستشارات

والإمام ابن عاشور من المنتصرين لتفسير القرآن بالأدلة العقلية المنضبط بضوابط التفسير، حيث قال : " أَمَّا الَّذِينَ جَمُدُوا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ يَجِبُ أَنْ لَا يَعْدُوَ مَا هُوَ مَأْثُورٌ فَهُمْ رَمَوْا هَذِهِ الْكَلِمَةَ عَلَى عَوَاهِنِهَا وَلَمْ يَضْبُطُوا مُرَادَهُمْ مِنَ الْمَأْثُورِ عَمَّنْ يُؤْثَرُ، فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَفْسِيرِ بَعْضِ آيَاتٍ إِنْ كَانَ مَرْوِيًّا بِسَنَدٍ مَقْبُولٍ مِنْ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ فَإِذَا الْتَزَمُوا هَذَا الظَّنَّ بِهِمْ فَقَدْ ضَيَّقُوا سَعَةَ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَيَنَابِيعَ مَا يُسْتَنْبَطُ مِنْ عُلُومِهِ ، وَنَاقَضُوا أَنْفُسَهُمْ فِيمَا دَوَّنُوهُ مِنَ التَّفَاسِيرِ، وَغَلَّطُوا سَلَفَهُمْ فِيمَا تَأَوَّلُوهُ، إِذْ لَا مَلْجَأَ لَهُمْ مِنَ الِاعْتِرَافِ بِأَنَّ أَئِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ لَمْ يُقْصِرُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى أَنْ يَرْوُوا مَا بَلَغَهُمْ مِنْ تَفْسِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ سَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَهْلَ الْعِلْمِ عَنْ مَعَانِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْوُوا لَهُ مَا بَلَغَهُمْ فِي تَفْسِيرِهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنْ أَرَادُوا بِالْمَأْثُورِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ الصَّحَابَةِ خَاصَّةً ، وَهُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْ صَنِيعِ السُّيُوطِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ " الدُّرِّ الْمَنْثُورِ " ، لَمْ يَتَّسِعْ ذَلِكَ الْمُضَيَّقُ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَمْ يُغْنِ عَنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فَتِيلًا ، لِأَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ لَا يُؤْثَرُ عَنْهُمْ فِي التَّفْسِيرِ إِلَّا شَيْءٌ قَلِيلٌ سِوَى مَا يُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضُوعٍ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَا عِنْدِي مِمَّا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ إِلَّا فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللَّه"[1].

ومن أمثلة إعمال ابن عاشور للمنزع العقلي في تفسيره ما ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهۡدَهُمۡ فِي كُلِّ مَرَّةٖ وَهُمۡ لَا يَتَّقُونَ ٥٦ ﴾ (الأنفال:56) حيث قال : "استئناف ابتدائي حيث انتقل به من الكلام على عموم المشركين إلى ذكر كفار آخرين هم الذين بيّنهم بقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهۡدَهُمۡ ﴾ وهؤلاء عاهدوا النبي ﷺ وهم على كفرهم، ثم نقضوا عهدهم، ومهم مستمرون على الكفر وإنما وصفهم بشر الدواب لأن دعوة الإسلام أظهر من دعوة الأديان السابقة، ومعجزة الرسول صلى الله عليه وسلم أسطع، ولأن الدلالة على أحقية الإسلام دلالة عقلية بينة، فمن يجحده فهو أشبه بما لا عقل له، وقد اندرج الفريقان من الكفار في جنس شر الدواب"[2].

[1]- التحرير والتنوير لابن عاشور،32/1.

[2]- التحرير والتنوير لابن عاشور ،47/10-48.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

وأخلص في الأخير لأهم نتائج هذا البحث وهي كالتالي:

- يعد الإمام الفراهي من رواد الدعوة إلى تأسيس علم أصول التأويل في كتابه التكميل ولولا وفاته قبل إنهاء كتابه لكان محل احتفاء كبير من الباحثين لمدارسته ومناقشة مباحثه.

- تبين من خلال البحث أن لكلا الإمامين مشروعا تجديديا حاول كل واحد منهما تطبيقه في تفسير القرآن الكريم قدر جهده.

- إن جماع أصول التأويل عند الفراهي أصلان اثنان هما تأويل الفرقان بالفرقان ورعاية النظام والمقصود به هو ما يسميه المعاصرون الوحدة الموضوعية.

- غلب تركيز ابن عاشور في تفسيره على الأصول اللغوية أكثر من الأصول النقلية والعقلية بخلاف الفراهي الذي يجعل تأويل القرآن بعضه ببعض هو الأصل الأصيل والمستند إذا اختلفت الآراء التفسيرية.

- إن تأكيد الفراهي على قطعية دلالة القرآن وأن له تأويلا واحدا – على خلاف الجمهور – إلا أن تقريره بأن حل مشكل اختلاف التأويلات هو الرجوع إلى نظم القرآن يبقى محل اجتهادات متعددة بين المفسرين.

- يرى الإمام ابن عاشور أن النص القرآني حمال ذو وجوه ينبغي فتح المجال فيه للعقل لاستنباط هداياته وأحكامه بعد التزود بالعدة الكاملة من العلوم اللغوية والشرعية، ولذلك قل في تفسيره اعتماده على النصوص النقلية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المنارة للاستشارات

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

1- أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، الفوز الكبير في أصول التفسير ،تعريب محمد البدخشاني، بيت العلم كراتشي، باكستان، ط3 (2006م).

2- بلقاسم الغالي، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره ،دار ابن حزم، بيروت، ط11996م.

3- بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه ،وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1992م.

4- خالد العك، أصول التفسير وقواعده ،دار النفائس،بيروت،ط2، 1986.

5- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير ،دارسحنون، تونس، د.ط.

6- عبد الحميد الفراهي، تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان،تحقيق سليمان الندوي، د.ط، د.ت.د.

7- عبد الحميد الفراهي، التكميل في أصول التأويل،تحقيق محمد سميع مفتي، دون بيانات النشر

8- عبد الحي الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام ،دار ابن حزم، بيروت-لبنان،ط1، 1999م.

9- عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفك، بيروت-لبنان، دط، د.ت. .

10- ابن فارس، مقاييس اللغة،تحقيق : عبد السلام هارون، دارالفكر، بيروت-لبنان، ط2، 1979م.

11- فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب ،دار الفكر،بيروت-لبنان،ط.1، 1981م.

12- فهدالرومي، بحوث في أصول التفسير ومناهجه، مكتبة التوبة،ط4، 1419هـ

13- مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،تحقيق نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت،-لبنان، ط8، 2005م .

14- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ،تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 2006م .

15- محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط.1، 1995م .

16-محمدالحمد، تراجم لتسعة من العلماء ،دار ابن خزيمة،ط1، 1428هـ

17- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر للطباعة، ط1، 2001م .

18- محمد بن يوسف أبو حيان الغرناطي، البحر المحيط ،تحقيق زكرياءالنوتي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1993م .

19- محمد رمضان يوسف، معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم، مكتبة الملك فهد،الرياض-السعودية،ط1، 2004م .

20- مرتضى الزبيدي تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق : عبد الستار فراج، إصدارات الإرشاد والأنباء، ط2، 1987م .

21- مساعد الطيار، فصول في أصول التفسير ،دار ابن الجوزي، السعودية، ط3، 1999م .

22- ابن منظور، لسان العرب،تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دارصادر، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت.

23- يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، دار المعرفة، بيروت-لبنان،ط1،2006م.

المنارة للاستشارات

المقالات:

24- عبد الله القرشي، القراءات الشاذة وأثرها في التفسير، بحث بمجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية،ع.7، 1430هـ .

25- محمد عودات، أصول التفسير عند ابن عاشور عرض ونقد، مجلة دراسات عربية وإسلامية،ع.43، 1983م

26- محمد فرحات، أصول التفسير عند العلامة الفراهي،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مج3، ع.2، 2006م .

الرسائل الجامعية:

27- بلخير مراد، أصول التفسير وقواعده عند الإمام الشاطبي في كتاب الموافقات، رسالة دكتوراه بقسم العلوم الإسلامية، جامعة تلمسان، تحت إشراف أ.د خير الدين سيب، 2016.

المداخلات العلمية:

28- فريدة زمرد، علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع، من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، من 9 إلى 11 أفريل 2015، تنظيم مؤسسة مبدع بالتعاون مع الرابطة المحمدية للعلماء ومركز تفسير للدراسات القرآنية، المملكة لمغربية .

المواقع الإلكترونية:

29- علي بن مبارك، سنة (2014)أصول تفسير القرآن بين محمد الطاهربن عاشور ومحمدحسين الطبطبائي دراسة مقارنة ،مقال بموقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. رابط الموقع:

https://www.mominoun.com/articles

طولع يوم: 20-06-2021

المنارة للاستشارات